## الزنكي ضمن أهم 50 شخصية مؤثرة في صناعة النفط بالشرق الأوسط

اظهر استطلاع اجرته مجلة اويل اند غاز ميدل ايست ان الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي جاء ضمن قائمة اهم 50 شخصية مؤثرة في صناعة النفط بالشرق الاوسط. وضمت قائمة العام الجديد كلا من عبدالحسين بن علي ميرزا وزير الطاقة رئيس الهيئة الوطنية للنفط والغاز رئيس مجلس ادارة «بابكو»، وم.فيصل المحروس الرئيس التنفيذي لشركة نفط البحرين «بابكو» ووزير البترول السعودي علي النعيمي، والوزير العراقي حسين الشهرستاني، ورئيس ارامكو خالد الفالح.

● محمود فاروق

# المضف لـ «الأنباء»: الكويت تجدد عقداً مع مصر بـ 3,2 مليارات دولار للعام 2012 لتوريد 18 مليون برميل نفط خام سنوياً و40 ألف طن من منتج الديزل يومياً

كشف العضو المنتدب لقطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية ناصر المضف في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الكويت جددت مع نهاية 2011 عقدا مع مصر يتضمن شقين لتوريد كميات من النفط الخام ومشتقات نفطية بقيمة اجمالية تصل الى 3,2 مليارات دولار وذلك للعام 2012 وذلك حسب الاسعار العالمية السائدة لاسعار النفط الخام الكويتي.

وأوضح المضف ان الشق الاول من العقد يتضمن توريد 50 الف برميل نفط خام يوميا اي ما يعادل 1,5 مليون برميل شهريا وما يعادل 18 مليون برميل سنويا وذلك بقيمة تصل الى 2 مليار دولار تقريبا.

وأضاف ان الشق الثاني يتضمن تصدير مشتقات نفطية كويتية الى الجانب المصري بقيمة 1,2 مليار دولار سنويا بواقع 40 الف طن من منتج الديزل يوميا بمعدل شحنتين شهريا، مبينا ان العلاوة السعرية لاسعار المشتقات النفطية قد شهدت نقاشا بين الجانبين وصولا الى صيغة مالية مناسبة حيث تم الاتفاق على ان تكون في العقد الجديد بقيمة اقل من عقد 2011 وعلى ان يعاد النظر فيها بعد 6 اشهر.

وذكر المضف ان السوق المصري يعتبر من الاسواق الكبيرة والواعدة وتنطبق عليه شروط ومزايا الاسواق التي تتطلع كبرى الشركات النفطية العالمية الى الدخول فيه، مشيرا الى ان علاقة الكويت ممثلة في مؤسسة البترول الكويتية وقطاع التسويق العالمي وطيدة وتمتد الى بداية الثمانينيات عندما كانت تطرح هيئة البترول المصرية مناقصة لشراء الديزل وكانت تتقدم لها الكويت.

ناصر المضف

وقال ان الكويت فضلت خلال فترات معينة الابتعاد قليلا عن السوق المصري عندما اصبحت اسعار الكويت غير تنافسية لاسيما بعد دخول شركات من منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط القريبة من مصر لتوريد منتج الديزل الذي يستخدم في محطات الكهرباء ولبعض السيارات.

وأشار المضف الى ان السوق المصري شهد تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية وارتفع الطلب على المشتقات النفطية بشكل هائل فقررت الكويت العودة من جديد الى السوق المصري من خلال توريد مشتقات ونفط خام، مشيرا الى ان قرار الحكومة المصرية بانشاء مدن صناعية كبيرة ادى الى زيادة الاستهلاك وبالتالي كانت هناك رغبة كبيرة من الجانب المصري لعودة تزويده بالمنتجات النفطية.

### التسلسل التاريخي لعقود الجانبين

هذا واستعرض المضف التسلسل التاريخي للعقود المبرمة بين الطرفين، مبينا ان الجانب المصري قد طلب من الكويت في منتصف 2006 تزويده بـ 50 الف برميل يوميا من النفط الخام لصالح جنوب منطقة السويس حيث كانت تنقل عن طريق الناقلات والشاحنات، مضيفا: «كان هذا العقد ممتازا للغاية وتم تجديده لمدة 3 سنوات حتى منتصف 2009 لاحقة لاسيما ان جميع العاملين في هيئة البترول المصرية قد تعاملوا بمهنية وتجاوب كبير معنا».

وبين ان الجانب المصري طلب في التجديد الثالث للعقد زيادة الكميات الى 100 الف برميل نفط خام يوميا، موضحا ان الكويت لم تملك تلك الكميات الاضافية في ذلك الوقت حيث كانت الاولوية لتصدير النفط لدول جنوب شرق آسيا.

وقال ان الكويت ومصر قامتا في منتصف العام 2010 بتجديد المحادثات لتزويد الجانب المصري بمختلف المنتجات النفطية حيث كانت هناك زيادة مضطردة في استهلاك مصر من وقود الديزل في محطات الكهرباء وفي استخدام السيارات، مشيرا الى ان قطاع التسويق العالمي قام في تلك الفترة بفتح خط المحادثات المباشرة مع الجانب المصري لتزويدهم بـ 3 ملايين طن من منتج الديزل سنويا حيث كان لدى مؤسسة البترول الاستعداد التام لتلبية هذا العقد الضخم.

واشار الى ان الكويت قامت خلال العام 2010 بتصدير منتج الديزل الى الجانب المصري بواقع 40 الف طن شهريا اي ما يعادل 480 الف طن سنويا بالاضافة الى كميات تقدر بنحو 200 الف طن من منتج وقود الطائرات، مشيرا الى ان الطلب المصري على المشتقات النفطية ارتفع كذلك في اواخر العام 2010 امتدادا الى 2011 والتزمت الكويت بتوريد 40 الف طن من منتج الديزل شهريا الى مصر بواقع شحنتين لكل شهر.

وأضاف المضف قائلا: «مع بداية الثورة المصرية في 25 يناير من 2011 وتفاقم الاوضاع السياسية في مصر والتغيير الحكومي المستمر حدثت ربكة في عمليات الامداد، وقامت الكويت من مبدأ التزامها بالعقد الموقع مع الجانب المصري بتقديم جميع انواع الدعم واستمر قطاع التسويق العالمي في تنفيذ جميع بنود العقد بغض النظر عن تأخير الجانب المصري في دفع المستحقات».

وأوضح المضف قائلا: «مع توتر الاحداث السياسية في مصر ترتب على ذلك حدوث تأخير في دفع المستحقات المالية للكويت كما ان طول الدورة المستندية اوجد حالة من عدم الالتزام في دفع الالتزامات المالية».

وأشار المضف الى انه وعلى الرغم من كل المعوقات التي واجهت مؤسسة البترول الكويتية وقطاع التسويق العالمي الا ان المؤسسة قررت ان تدعم الجانب المصري وان تقف الى جواره في مثل هذه الامور لاسيما ان «المؤسسة» تنظر الى مصر باعتبارها سوقا واعدا وجيدا وينبغي ان تستمر علاقتنا التجارية معه بغض النظر عن بعض التأخير في المبالغ المالية.

وأضاف المضف ان هيئة البترول المصرية تفضل استيراد البترول خاما من الكويت باعتباره ارخص كثيرا، مقابل شراء نفس الكميات من المنتجات البترولية المكررة مثل السولار والبنزين والنافتا، مشيرا الى ان الحصول على البترول الخام يتيح للهيئة تشغيل طاقات انتاجية في معامل التكرير التي تمتلكها وتنتشر في انحاء جمهورية مصر العربية، مبينا انه يتم تفريغ شحنات البترول الخام الكويتي عند ميناء «أم شقوير» الواقع على ساحل البحر الاحمر بمعدل 50 الف برميل يوميا.

### الأسواق الحالية

وقال ان قطاع التسويق عمل جاهدا خلال الفترة الماضية للمحافظة على الاسواق الحالية وتجديد جميع العقود على الرغم من المنافسة الشديدة والظروف الاقتصادية العالمية الصعبة، حيث تم استيعاب الزيادة في كمية انتاج النفط الخام وذلك من خلال الدخول في اسواق جديدة كالسوق الالماني والنمساوي والتايلندي، وكذلك من خلال زيادة الحصة السوقية للمؤسسة في اسواق الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأميركا وسنغافورة وتايوان والهند وماليزيا، مشيرا الى ان قطاع التسويق نجح في تحويل بعض شحنات النفط الخام وتسليمها الى الزبائن في موانئهم باستخدام اسطول شركة ناقلات النفط الكويتية.

وعن قطاع التسويق العالمي قال المضف ان الدور الذي يلعبه قطاع التسويق العالمي يعتبرا واحدا من اهم الادوار لاصحاب المراكز العليا التي تسلط عليها الاضواء في مؤسسة البترول الكويتية، وذلك لاهمية التسويق في اكتمال دورة انتاج النفط وتوصيل النفط الكويتي الى اسواق جديدة تشتد فيها المنافسة، فهو صاحب الرأي في سياسات الانتاج والتكرير محليا، وعلى الصعيد الدولي يقوم ببيع النفط الخام ومنتجات المصافي، بالاضافة الى انه يستورد احتياجات السوق المحلي من الغاز المسال.

الجدير بالذكر ان قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية يعد الواجهة الدولية لصناعة النفط الكويتي، وذلك لان انشطته تتداخل محليا وخارجيا، فهو صاحب الرأي في سياسات الانتاج والتكرير محليا، وعلى الصعيد الدولي يقوم ببيع منتجات المصافي والنفط الخام، كما انه يستورد احتياجات السوق المحلي للكويت من غاز مسال ومنتجات اخرى مثل البنزين والميثانول.

● أحمد مغربي

## الخصومات غير القانونية تهدد بخروج بعضها من السوق

# خسائر شركات الوساطة بين 2 و20٪ في 2011

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الخسائر المتوقعة لشركات الوساطة العاملة في سوق الكويت للاوراق المالية والبالغ عددها 14 شركة ستتراوح ما بين 2 الى نحو 20٪ في 2011 المنصرم، مؤكدة على ان جميع الشركات تقريبا ستحقق خسائر وان كانت هناك استثناءات ستكون محدودة للغاية.

وذكرت المصادر ان هناك عدة اسباب تضافرت فيما بينها وأدت الى الخسائر التي كانت متوقعة من بداية العام وأهمها:

1 ـ انخفاض معدل قيم التداول بشكل مستمر منذ بداية العام وهو ما يعد استكمالا للعام قبل الماضي، حيث بات المستوى المعتاد للتداول في بورصة الكويت هو 20 مليون دينار يوميا.

2 ـ زيادة الرسوم التي تتكبدها شركات الوساطة في الوقت الراهن والتي ترهق ميزانياتها بشكل كبير.

وفي هذا السياق قالت المصادر ان لجنة السوق تبحث زيادة الرسوم على شركات الوساطة بعد تحديد موعد لاطلاق نظام التداول الجديد وهو الامر الذي سيزيد الطين بله بالنسبة لشركات الوساطة التي من المتوقع ان تعترض بشدة على قرار من هذا النوع في حال اقراره.

وأوضحت ان عوائد شركات الوساطة مرتبطة ارتباطا وثيقا بقيم التداول، فاذا ارتفعت القيمة زادت معها العوائد بالنسبة لهذه الشركات والعكس صحيح، وبما ان معدل قيم التداول يسير من سيئ لاسوأ فمن الطبيعي ان تكون نتائج شركات الوساطة سيئة حتى مع تقليص المصروفات من قبل بعضها، حيث قامت بانهاء خدمات اعداد كبيرة من موظفيها تحت وطأة الظروف الحالية.

أداء البورصة المتواضع في 2011 سينعكس سلبا على ارباح شركات الوساطة

وأشارت الى توزيعات صندوق الضمان التي حصلت عليها شركات الوساطة بداية عام 2011 كان لها دور كبير في صمود شركات الوساطة، لافتة الى ان تصفية هذا الصندوق كما هو متوقع خلال 2012 قد يؤدي الى حفاظ هذه الشركات على بقائها لانها ستحصل على حصصها فيه، ولكن السؤال المهم هو ماذا ستفعل شركات الوساطة في 2013 اذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه.

### الوضع أكثر صعوبة في 2012

وتوقعت المصادر ان يكون الوضع اكثر صعوبة في 2012 لعدد من شركات الوساطة وهو ما قد يدفع بعضها للخروج من السوق كما حدث في السوق الاماراتي والتي كانت تضم ما يقارب الـ 120 شركة وساطة وتمت تصفية اعداد كبيرة منها فضلا عن اندماج بعضها بسبب استمرار تداعيات الازمة المالية والتي ادت الى تراجع مستمر في احجام تداول السوق الاماراتي.

وأفادت المصادر بأن هناك منافسة غير شريفة بين شركات الوساطة في بورصة الكويت من خلال ممارسات مخالفة للقانون تقوم بها بعض الشركات تتمثل في الخصومات غير القانونية، والتي ادت الى تغيير خارطة ترتيب شركات الوساطة العاملة في سوق الكويت للاوراق المالية، لافتة الى ان المستثمرين ينتقلون من شركة لاخرى ليس على اساس جودة الخدمات التي تقدمها ولكن على اساس المردود المادي، حيث تقوم بعض الشركات بتخفيض عمولتها.

وأفادت بأنه كما هو معلوم فان العمولة عبارة عن 70٪ لشركة الوساطة، و29٪ لادارة السوق، و1٪ للشركة الكويتية للمقاصة اضافة الى 500 فلس على كل صفقة، مبينة ان بعض الشركات تقدم خصومات من نسبتها احيانا تصل الى 50٪، لافتة الى ان استمرار بعض الشركات في تقديم هذه الخصومات قد يؤدي الى خسائر كبيرة لشركات اخرى ويمكن ان تكون سببا في خروجها من السوق.

● شريف حمدي

## تقدمه لـ «هيئة الأسواق» حال تم الاتفاق عليه

# اللجنة التأسيسية للوسطاء تتشاور حول مقترح مبسط للربط الآلي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان اللجنة التأسيسية للوسطاء بصدد التشاور حول تقديم مقترح لهيئة اسواق المال بتطبيق نظام ربط الكتروني مشابه لما يطبق في سوقي ابوظبي ودبي الماليين.

وأوضحت المصادر ان هذا المقترح لايزال في طور التشاور وعندما يتبلور ويتم التوصل بشأنه الى اتفاق بين اعضاء اللجنة ستتم مخاطبة «هيئة الاسواق» للاجتماع من اجل مناقشة هذا المقترح.

وقالت المصادر ان النظام المطبق في اسواق الامارات المالية يعتمد بشكل مبسط على البيع للعملاء بعد التأكد من ملكيتهم للاسهم، والشراء بعد التأكد من وجود ارصدة وذلك بالتنسيق مع شركة المقاصة، مشيرة الى ان هذا النظام المتبع هناك اعدته شركة «ناسداك» العالمية التي قامت باعداد نظام التداول الجديد المقرر تطبيقه في سوق الكويت للاوراق المالية.

ولفتت المصادر الى ان الهدف من هذا المقترح هو اختصار عاملي الوقت والجهد خاصة ان الشركة الكويتية للمقاصة كانت قد حددت موعد 6 اشهر على اقل تقدير لاعداد نظام ربط آلي، وهو الامر الذي يمثل اشكالية لشركات الوساطة في حال قررت هيئة اسواق المال بالتنسيق مع ادارة السوق تحديد موعد قريب لاطلاقه.

● شريف حمدي

جهود تطوير البورصة مازالت قائمة

# توقعات بصدور تعميم لـ «المركزي» لحلحلة الأوضاع التمويلية الصعبة للأفراد والشركات

توقعت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» ان تشهد بدايات العام المقبل صدور تعميم جديد لبنك الكويت المركزي بشأن القواعد الخاصة بتمويل الافراد والشركات في محاولة لحلحلة الوضع التمويلي الصعب الذي تمر به الشركات في المرحلة الراهنة.

ولفتت المصادر الى ان تلك القواعد هدفها تخفيف الظروف الائتمانية الصعبة التي تعيشها البيئة الاقتصادية بعد تداعيات الازمة المالية التي اندلعت في نهاية 2008 والتي لاتزال الكثير من الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة تعاني من تداعياتها حتى الآن.

واستدركت المصادر بان التخوف من انهيار وافلاس عدد من الشركات اصبح الهاجس الاكبر حاليا لدى الكثير من صانعي السياسة الاقتصادية والتي عجزت الحلول المتنوعة التي اتخذوها عن الخروج منها.

وقالت ان نتائج اجتماع المديرين العامين للبنوك المحلية سيخرج بتصورات محددة يتم رفعها للبنك المركزي لاتخاذ قرارات محددة بشأنها في المرحلة المقبلة.

● عمر راشد

«المركزي» يسعى لحلحلة الأوضاع التمويلية

### توقع الانتهاء من جميع الأمور القانونية خلال الربع الثاني

# زينل لـ «الأنباء»: «الكويتية» أنجزت 90٪ من الخصخصة

توقع عضو مجلس الادارة في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية جاسم زينل الانتهاء من خصخصة «الكويتية» خلال الربع الثاني من العام الحالي، مشيرا الى أن المؤسسة انتهت من 90٪ من عمليات الخصخصة وتم الوصول بالفعل الى نهاية الامور القانونية المتعلقة بهذا الامر.

وأوضح زينل في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان عملية الخصخصة شهدت جمودا خلال الفترة الماضية بعد استقالة الحكومة وحل مجلس الامة، متوقعا ان تسير الامور كما هو مخطط لها بعد الانتهاء من التشكيل الحكومي الجديد المتوقع الاعلان عنه في شهر فبراير او مارس المقبلين.

جاسم زينل

وذكر زينل ان «الكويتية» كونها مؤسسة حكومية فهي ليست قادرة على منافسة الشركات التجارية الاخرى لان الدورة المستندية فيها طويلة جدا للحصول على الموافقات لتنفيذ مشاريعها وخططها التوسعية، مبينا ان المواطن الكويتي يفضلها كونها ناقلة كويتية يشعر فيها بأنه في دولته ومؤسسته ومكانه ولديه ولاء لها، مشددا على ضرورة الاستفادة من تلك الميزة عند تخصيص المؤسسة.

وقال زينل: «اسطول الكويتية ليس حديثا كما ان عدد طائراتها ليس كبيرا مقارنة بشركات خليجية مثل القطرية والاماراتية، وفي الحقيقة مقومات المنافسة موجودة لدى الكويتية»، مؤكدا ان كل يوم يتم الاسراع فيه نحو خصخصة الكويتية يكون من صالحها ومن صالح الدولة ومن صالح المستفيدين منها.

وأضاف ان تحول المؤسسة الى قطاع خاص يخفف عن كاهل الحكومة وبخاصة مع تزايد المطالبات بالكوادر لدى غالبية الجهات الحكومية ومن بينها «الكويتية» مبينا ان الاسراع في الخصخصة لن يخفف عن كاهل الحكومة فقط بل سيضع مسؤولية نجاحها على عاتقها كشركة خاصة.

وشدد زينل على ان مجلس الادارة يركز حاليا على الانتهاء من خصخصة الكويتية وتحويلها الى شركة تجارية تعمل وفق الاسس التجارية المعمول بها في شركات الطيران وان تتحول الى الربحية والمنافسة.

● أحمد مغربي